

**إعلان عن منح مؤقت للصفقات رقم 09 / 2026**

طبقاً لأحكام المادة 65 الفقرة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16/09/2015 و المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام ، يعلم السيد مدير التعمير و الهندسة المعمارية و البناء مسؤول النشاط ( 02 ) لولاية الشلف المقاولين المشاركين في الإعلان عن طلب عروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا (بعد عدم جدوى) رقم 03/2026 الصادر بجريدة "الوسط" باللغة العربية بتاريخ 18/02/2026 و جريدة « EL HAYAT EL ARABIYA » باللغة الفرنسية بتاريخ 18/02/2026 الخاص بإنجاز أشغال الطرق و الشبكات المختلفة الأولية و الثانوية للسكنات العمومية عبر ولاية الشلف (برنامج 2026) أن تحليل و تقييم العروض نتج عنه اختيار المقاوله كما يلي:

معايير الاختيار				تعيين المقاوله المختارة	الحصة
الملاحظة	مدة الإنجاز	النقطة المحصل عليها	المبلغ المقترح بكل الرسوم (دج)		
الأقل عرض	04 أشهر	أكبر من 50 نقطة	203.266.210 ,20	ETPH شرفي أحمد NIF : 17002320013145700000	الحصة 08 : POS SAU1/A (2600 logts LV) التجمع الثانوي المعمارية بلدية وادي سلي (القطب العمراني) شبكة التطهير الشطر الأول ( مياه الأمطار) منطقة ب

- طبقاً لأحكام المادة 56 من القانون رقم 12/23 بتاريخ 05/08/2023 و الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية و طبقاً لأحكام المادة رقم 82 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام يمكن للمرشحين و المتعهدين الراغبين في الإطلاع على النتائج المفصلة لتقييم ترشيحاتهم و عروضهم التقنية و المالية ، الإتصال بمصالحنا في آجال أقصاه ثلاثة (03) أيام إبتداء من اليوم الأول لنشر إعلان المنح المؤقت للصفقة في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (BOMOP) أو في الصحافة الوطنية أو في بوابة الصفقات العمومية لتبليغهم هذه النتائج كتابيا.

- طبقاً لأحكام المادة 82 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام يمكن للمقاولات المحتجة على هذا الاختيار تقديم طعن إلى اللجنة القطاعية للصفقات في مدة أقصاها عشرة (10) أيام وذلك إبتداء من تاريخ أول نشر لإعلان المنح المؤقت للصفقات في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (BOMOP) أو في الصحافة الوطنية أو في بوابة الصفقات العمومية و إذا صادف اليوم العاشر يوم عطلة أو يوم راحة قانونية يمدد التاريخ المحدد لرفع الطعن إلى يوم العمل الموالي.